

الإسلام والسياسي الحكم الصالح

لحضرة الأستاذ الدكتور إبراهيم بيومي مذكور

الأستاذ بكلية الآداب ، وعصر مجاهد الشيوخ

الحكم الصالح دعوى يدعيها حكام الساعة دائماً، ويباحون بها على من سبقوهم، وقضية كانت ولا تزال مثار أخذ ورد واختلاف في الرأي والتقدير، ولا نزاع في أن الصراع العالمي القائم اليوم يمت بصلة إلى أنظمة الحكم وتباينها، فهو إلى حد ما - أو كما يصوره المتحاربون على الأقل - صراع بين الديمقراطية والديمقراطية، وكيفما كانت نتيجة هذا الصراع فإننا نتوقع أن يدخل بعض التغيير على نظم العالم الحكومية، وأن يكون له رد فعل في عالم السياسة لا يقل عن أثره في عالم الاقتصاد .

شعيراً فعلت "رابطة الإصلاح الاجتماعي" في تخيرها هذا الموضوع بين أحاديثها الطريفة الشيقة، وفي مؤتمرها الجامع الذي يعتبر حركة مباركة في سبيل النهوض والإصلاح، والذي نرجو أن نقيمه كل عام، لا سيما ونحن نشهر جميعاً بأن أدواتنا الحكومية قد تطرق إليها الشيء الكثير من الفساد والوحن: ففعلنا نظم عتيقة بالية تتطلب التغيير والتجديد، وتسودها روح خبيثة أثره، لا ترقب في أداء الواجب إلا ولا ذمة، ولا ترمي في المصلحة العامة مراقبة الله ولا محاسبة الضمير، وكل ما ننشده درجة ترقى إليها أو علاوة تحظى بها، إلى غير ذلك من عيوب ونقائص إن لم نتداركها اليوم ربما عز علينا تلافيا في المستقبل .

وخيراً فعلت "الرابطة" أيضاً في الإهداء يهدي الإسلام والاستنارة بثورة، فهو معين لا ينضب، وتراث عظيم يسوؤني أنا جهلناه أو تجاهلناه ونحن في ميسس الحاجة إليه، ذلك لأن حاضرتنا إن لم تتوثق العلاقات بينه وبين ما خبينا فلا خير فيه، ونهوضنا إن لم يتم على دعائم الإسلام فلا أساس له، فما أجددنا إذل، وخاصة في هذه الظروف العصيبة، بأن نتجه نحو الحضارة الإسلامية فتدربنا ونقف على معالمها، ونذكر الناس بمجدها وعظمتها، ونلقى عليهم موعظتها. ولا يساورني شك في أنها إن فهمت على وجهها الصحيح ستيسر لنا سبل الخروج من كثير من المأزق الحرجة الحاضرة، وستحقق كل ما أفلتت فيه الحضارة الغربية، ولا أظن أحداً ينكر هذا الإفلاس ليوم، كما لا ينكر واحد منا أن من أجهل الأمم بمجدها الخالد وتراثها التالذ .

ولا نستطيع أن نعرض هنا لمختلف الآراء السياسية في الإسلام ، ولا أن ندخل في تفاصيل بعض النظريات والمشا كل التي أقامت المسلمين وأقدمتهم منذ منتصف القرن الأول الهجري إلى اليوم ، وستقتصر حديثنا على نقط ثلاث رئيسية : تدور أولها حول الدراسات السياسية في الإسلام ، وتتصل الثانية بمميزات الحكم الصالح بوجه عام ، وتبين الأخيرة إلى أي مدى أشادت تعاليم الإسلاميه بهذا الحكم ودعت إليه .

وكما يسلم بأننا لم نمنح بعد البحوث السياسية الإسلامية ما تستحق من عناية ، فلم نجمع شتاتها ، ولم نعين العوائل التي أثرت فيها ، ولم نوضح مبادئها وأصولها ، وهي بلا جدال أقل الدراسات الإسلامية كتابة وتاليفا في العصر الحديث . وربما كان ذلك راجعا إلى أنها تثير الظنون وتبعث على الشك والريبة ، فلا يعرض لأبحث لموضوع الخلافة مثلا إلا ويتقول عليه الناس ما يتقولون . وقد يرجع ذلك أيضا إلى أنها مبعثرة في كتب الأدب والتاريخ والتوحيد والتشريع ، نيس من السهل تكوين فكرة واضحة عنها ، وليس في مقدور كل باحث أن يطلع فيها برأى رضع . ولكن السبب الأقوى فيما نتقده لهذا الإغراض ، هو أننا شغلنا بالسياسة الغربية عن سياسة الشرقية ، وصرفنا أذناظون ومونتسكيو عما يقوله الفارابي وابن خلدون . وعلى كل حال هناك سياسة اسلامية اشتركت بمميزاتا وخصائصها .

نعم امتاز لإسلام إسياسته الخاصة العملية والنظرية ، وإنا لندع هنا جانبها السياسة العملية وما ولدت من مشا كل وما سببت من فتن وحروب ، ونولى وجبها فقط شطر السياسة النظرية التي بدأت منذ فجر الدعوة وأخذت تنمو على مر الزمن ، فقد رسم الكتاب والسنة خطوطها الأولى ووضعوا مبادئها ، وجاء الخلفاء الراشدون فوضخوا هذه المبادئ ووسموها في خطهم ورمائهم وعهودهم ، وإن ما جرى على ألسنتهم من مواعظ وحكم لكفيل بأن ينظم منه عقد سياسي كامل .

ويظهر أن الأحداث والخطوب ، والخلاف بين العلويين والأمويين ، والخصومة بين الفرس والعرب عدت الآراء السياسية بأكثر مما عدتها خطبة مرتجلة أو رسالة محرة . ولا أدل على هذا من أن أولى المشا كل الكلامية في الإسلام إنما أثارها اختلافات سياسية ، فالفرقة بين المؤمن والكافر ، والحكم على مرتكب الكفرة ، والقول بالبنزلة بين المنزلتين ، إنما جاء ثمرة لذت الحوار صيف الذي دار بين الخوارج وغيرهم ، ويمكننا أن نقول في احتصار إن الفرق والمدارس الكلامية الإسلامية إنما شئت في جو السياسة وتحت أوائها . ويكفي النظريات السياسية في إسلام خطر أن أضحت جزءا من العقيدة تدرس معها ولا تكتمل هذه إلا بها ، ولا زالت نلاحظ حتى ليوم «ناب الإمامة» يسفل حيدا في الكتب التوحيدية اهتمام . نعل هذا هو السرى تلك التمداسة التي تحيط بالموضوعات السياسية الإسلامية ، فيضطر الباحث إلى أن يلمسها في حذر وحكمة .

ولم يقف الأمر عند هذا ، بل أبى الفقهاء إلا أن يساهموا في هذا المضمار ، فتحدثوا عن القضاء والقضاة ، والولاية والولاية ، وحددوا في اختصار وظيفة السلطة القضائية والتنفيذية ، وبينوا بعض طرائق الاجتهاد والتشريع . حقا إن القانون الأساسي لم يوضع في الإسلام بوضوح ، ولم تعرف له نصوص دقيقة محكمة ، ويعتبر الفقه الدستوري بوجه عام أضعف أبواب الفقه الإسلامي . ولكنني على يقين من أن علماء القانون الإداري والدستوري سيجدون في المصادر الإسلامية لذة ومتاعا إن هم تتبعوها ودرسوها .

وإذا ما تحدثنا عن سياسة إسلامية فليس معنى هذا أنها كانت بمعزل عن المؤثرات الخارجية ، بل أخذ العرب عن غيرهم في السياسة كما أخذوا في العلم والفلسفة ، وتعلموا للفرس والرومان واليونان في كثير من نظمهم الإدارية وتعاليمهم السياسية . ففي أوائل القرن الثاني للهجرة نرى ابن المقفع ينقل إلى العربية حكمة الهند والفرس وآداب الملوك والرعية ، وينظم شؤون الجيش والدولة ، وكتبه المشهورة ، من كليله ودمنه ، إلى الأدب الكبير والأدب الصغير ، تتصل بالسياسة اتصالها بالأدب ، وأما "رسالة الصحابة" فهي بحث سياسي خالص . وإذا ما انتقلنا إلى القرن الرابع رأينا الفارابي يؤسس للمسلمين مدينة فاضلة على غرار جمهورية أفلاطون .



ففي شأيا ذلك كله يمكن أن نعرف موقف الإسلام والمسلمين من الحكم الصالح في دعائمه وغاياته . ولا ترجع صلاحية الحكم إلى شكله والنظام الذي يعتمد عليه فحسب ، فلا تفضل الجمهورية لذاتها الحكم الملكي لذاته ، وإنما امتياز كلٍّ بقدر ما يوفر على الشعب من سعادة وهناء . وفوق هذا فالنظام الحكومي خاضع للعصر والبيئة ، وما يصلح لجيل قد لا يصلح لغيره ، وما يلائم أقالما ربما ينفر منه آخرون . ويمكن أن يقال على العموم إنه لا يكاد يخلو شكل من أشكال الحكم من مأخذ ومطاعن ، وأصلح الحكومات ما ساعد على نشر الخير والفضيلة وحقق أكبر نفع ممكن للجمتمع .

ومن أقوى دعائم هذا الحكم الصالح أن يقوم على أسس روحية ويحمل دعوة إصلاحية . فالحكم الذي لا رسالة له لا عمل له ، وأغرب الحكام من لا يفكر في أعباء الحكم إلا حين يضطلع به ، أو من تسوق إليه الأقدار وانصدف مسئوليات خطيرة لا علم له بها ولا جلد له على تحملها . وحكام الجاه والشهرة أبعد الناس عن المجتمع في الوقت الذي يزعمون فيه أنهم أقرب ما يكون إليه ، لا يحسنون إلى الجماهير في شيء ، ولست أدري إن كانوا يحسنون إلى أنفسهم الإحسان كله . وإذا لم يشعر الحاكمون والمحكومون بشهـور واحد ويحسوا بإحساس مشترك فقل أن يطاع حاكم أو يخضع محكوم ، فصلة الدين والمعاطفة والعادات والتقاليد هي ذلك الرباط الروحي الذي يؤلف بين الشعب والفائمين على أمره .

، ليس تمت حكم صالح إلا حيث تسود العدالة والمساواة ، فيسوى بين الأفراد في جميع الحروف المالية والسياسية ، وينظر اليهم الذنون والقضاء نظرة واحدة ، لا فرق بين أمير وحفير ، ولا بين كبير وصغير ، وبهذا يقضى على مزايا الدم والمخند وخصائص النسب والمولد ، ويصبح عباد الله وكلهم اخوان سواسية . وبقدر ما تتحقق العدالة والمساواة في أمة بقدر ما يتم التضافر بين أبنائها وتتحمد القلوب والأئدة .

والحكم الصالح يتطلب أيضا قسطا وافرا من الحرية يحول دون زيغه ويقوم من عوجه ، حرية في العمل تسمح للأفراد بالنهوض والتجديد ، وحرية في التفكير تبيح لهم أن يمرجوا إلى عالم السماء ويفوصوا في أعماق البحار فيكشفوا الحجب ويقفوا على ما غمض ، وحرية في القول تفسح المجال للنقد وتمكن من الرقابة والإشراف . وحرية المحكومين هي الضمان الكافي الذي يحول دون استبداد الحاكمين ، ومن لم يتدس حرية الآخرين فلا يلومن إلا نفسه إذ اما استبدوه وأخضعوه لسلطانهم .

والحكم الصالح يستلزم أخيرا احترام الشخصية الإنسانية لذاتها ، فلا يعتبر الإنسان شيئا أو متاعا يتبادل في الأسواق تبادل السلع ، وإنما هو كائن حي ذو ارادة يجب أن تحترم ، وميول ورغبات ينبغي أن يحسب لها حساب . ويوم أن ينظر إلى الإنسان هذه النظرة تزول الفوارق بين الأفراد ، ويصغر أى متاع من أمتعة الدنيا مهما عظم عن أن يوضع مع الإنسان في كفة ميزان ، وتأبى انشراح أن تنزل بالإنسان عقوبات أو تطبق عليه قوانين تتنافى مع ماله من احترام وشخصية . وما الحرية والمساواة والعدالة والإخاء التي أشرنا إليها من قبل إلا ثمرة من ثمار نمو الشخصية الإنسانية وتقديدها .



تلك هي دعائم الحكم الصالح ، لم تنكرها الإنسانية ابتكارا ولم تصل إليها دفعة واحدة ، وإنما كشفتها في ببطء وبعد جهود عظيمة متواصلة ، وهداها إليها وحى اسماء وإلهام من الأرض . والإسلام بلا جدال من أكثر الديانات السماوية توضيحا لهذه الأسس وإدعاما لها ، وضحها بالقول والعمل ، وبنى عليها سياسته وحضارته . فهو دين ودولة وهداية وسياسة ، قامت الدولة فيه على أساس الدين فأمدتها بجلاله وكساها من روعته ، وربط المسادين برباط وثيق هو رباط العقيدة والقلب والروح ، ويوم أن ضعف هذا الأساس ضعفت الدولة معه . دين هو الحضارة وحضارة هي الدين ، فهي حضارة تحمل معها رسالة الخير والإصلاح ، وتخطب العقول والأرواح قبل أن تخطب المادة والأجسام ، وفرق ما بين هذه الحضارة الروحية وحضارة الغرب التي تعتمد على المادة وتشبث بها . فرسم الإسلام إذن للعرب حياة اجتماعية جديدة ، ونظمها من القاعدة إلى القمة ، وأقامها على أساس من الاخلاص واليقين .

وليس تمت حديث عن العدالة والمساواة أسمى من حديثه ، ولا تعبير أروع من تعبيره :
 ” يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى ، وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ، إِنَّ أَكْرَمَكُمْ
 عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ “ . ويقول النبي صلى الله عليه وسلم : ” المسامون أمام الله سواسية ، لا فضل
 لعربي على عجمي إلا بالتقوى “ ، ثم يقول أبو بكر بعده بقليل : ” اطيعوني ما أطعت الله ورسوله
 فيكم فإن عصيت الله ورسوله فلا طاعة لي عليكم “ بجميع المسلمين في العبادة والمسئولية أمام الله
 سواء : ” المؤمنون بعضهم أولياء بعض “ ويقول محمد صلى الله عليه وسلم في مرض موته :
 ” أيها الناس من كنت جالبت له ظهرا فهذا ظهري فليستقد منه ، ومن كنت شمتت له
 عرضا فهذا عرضي فليستقد منه ، ومن أخذت له مالا فليأخذ منه ، ولا يخشى الشحناء فهي
 ليست من شأني “ . وتلك ولا شك مساواة لم تصل إليها الحضارة الغربية بعد ، هي مساواة
 في إزاء ، وعدالة في مودة ، والمسلم أخو المسلم لا يظلمه .

وقد رفع الإسلام شأن الحرية على مختلف ألوانها ، سواء أكانت حرية فكرية
 أم عملية وكلامية ، كما رفع شأن العدالة والمساواة : ” أَوْ لَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ
 وَالْأَرْضِ “ ” إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ، وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي
 فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ
 فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ
 يَعْقِلُونَ “ . ولا يقف القرآن عند هذا ، بل يذهب إلى أن الدين الصحيح يتنافى مع التقليد
 الأعمى ، ” وَمِثْلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَتَّبِعُ مَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُخَانَ وَنِدَاءَهُ ، صَمٌّ بِكُمْ
 عَمَى فَهْمٌ لَا يَعْقِلُونَ “ . فقامت العقيدة الإسلامية على التفهم والتفهم ، يدافع عنها المسلمون
 ويضحون في سبيلها ما استطاعوا ، وقد ضربوا أحسن الأمثلة لحرية الرأي والاعتداد به .
 فيخطب عمر بن الخطاب في بقر الإسلام ، فيقوم قائم ويقول له : ” والله لو رأينا فيك
 اعوجاجا قومناه بسيفنا “ ، ويعلن عمر هذا نفسه على رؤوس الإشهد ذات يوم أن « أخطأ
 عمر وأصاب امرأة » . ثم يحيى المأمون الذي حكم هواه في العقيدة والسياسة ، فيحاول أن يتزل
 الناس عند رأيه ، فيأبى عليه المسلمون الأحرار ذلك ، وبارضونه أشد المعارضة فالعرب أحرار
 بفطرتهم ، وحريةهم عزيزة لديهم ، فلم أرى الإسلام أكبر هذه الحرية فيهم ودعاهم إلى
 الاستمسك بها .

وما قدس لإسلام الحرية ودعا إلى المساواة إلا ليرفع من شأن الإنسان ويصعد به إلى
 المستوى اللائق . ” وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ
 عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا “ . ولا تنظن أن كتابا دينا سما بالنعم الإنسانية قدر ما سما بها
 القرآن ، واعتد بها وتفنن في مخاطبتها .

هذا هو درس "الإسلام" ، وهذه هي موعظته ، فهل آن لنا أن نتأمل في الدرس ونتدبر الموعظة ، وقد أشرنا في بدء هذا الحديث إلى ما يحفظ وأداتا الحكومية من ضعف ووهن : إهمال من الرؤساء ، وتنقص في المرعوسين ، فلا وارع من دين أو ضمير ، ولا رابطة تجمع الكلمة وتوحد الجهود ، ولا رسالة نزع أم تؤذيها فقط من اليها وتتقن بها . وإنما هي حياة وراكدة تسير على وتيرة واحدة : يومها كساعتها ، وشهرها كاسوعها ، الكل أو الجمل يقضى ساعات لتحسب له في قائمة الحضور ، وينال من أجلها الدراهم والدناير . وأما العدالة والمساواة فقد أصححتنا ولا وجود لها ، وضع الناس بالشكوى من أعمالها ولا سميع ولا مجيب ، وكأننا الجور والمخافة هما غاية الحكم وهدا الزمان . وكذا نفقد الأمل في أى تغيير أو تبديل ، لأننا طامنا أمنا ولم يعقب أمنا إلا الخيبة ، وأخشى ما نخشاه أن نتعول شكوى الشاكين إلى ثورة لا يعلم إلا الله مداها ما

ابراهيم مذكور